

# ميثاق إحداث المشاريع بصيغة الإفراق

## الإطار العام

في إطار تنفيذ "البرنامج الرئاسي لتونس الغد" الهادف إلى التشجيع على الرفع من نسق إحداث المؤسسات باعتبار دورها الهام في تنويع النسيج الاقتصادي و تحقيق الأهداف الوطنية في مجالات التنمية و الاستثمار و التشغيل ، تم إصدار القانون عدد 56 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 و المتعلق بإفراق المؤسسات الاقتصادية .

وقصد تشجيع هذه المؤسسات على الانخراط في البرنامج ، فإن هذا الميثاق موضوع التوقيع بين وزارة الصناعة و الطاقة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز يضبط الإطار التنظيمي لهذا البرنامج و يحدد مساهمة الأطراف المتدخلة في إنجاحه.

## مبادئ عامة

يرتكز برنامج الإفراق على مبدأ فتح إمكانية بعث المشاريع أمام إجراء المؤسسة و الباعثين من خارج المؤسسة لضمان إنجاز أكبر عدد ممكن من المشاريع المشخصة.

## دور المؤسسة في إطار برنامج الإفراق

يتمثل دور المؤسسة أساسا في أن :

- تتولى المساهمة في إحداث صندوق مشترك للتوظيف ذي رأس مال تنمية ، بالتعاون مع أطراف داخلية أو خارجية ، يوضع على ذمة شركة تصرف مختصة في الإفراق .
  - تقوم بضبط برنامج سنوي إرشادي للإفراق لعدد المشاريع المقترحة للإنجاز بصيغة الإفراق.
  - تتولى إبرام اتفاقية مع الباعث وفقا للاتفاقية النموذجية المصادق عليها بقرار وزير الصناعة و الطاقة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة .
  - تقوم بتكوين هيكل للإفراق تحت الإشراف المباشر للرئيس المدير العام للمؤسسة.
- و يتولى هيكل الإفراق ، بالتنسيق مع شركة التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية، في هذا الإطار بالخصوص ، المهام التالية :

◀ تشخيص كل الفرص المتاحة بالمؤسسة لتحديد قائمة في المشاريع القابلة للإفراق.

◀ التعريف بهذه القائمة على نطاق واسع لفائدة الأجراء من داخل المؤسسة ومن خارجها من ذوي الخبرة والكفاءة المطلوبة لتحديد الباعث المناسب لإنجاز هذه المشاريع.

و في إطار متابعة تنفيذ البرنامج تتولى المؤسسة توجيه تقرير سنوي إلى وزارة الصناعة و الطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة حول تقدم إنجاز البرنامج .

## تعهدات الدولة

بالإضافة إلى تمكين هذه المشاريع من الاستفادة من مختلف الامتيازات والآليات المتوفرة لتشجيع بعث المشاريع ، يتم :

- إعطاء الأولوية لانتصاب المشاريع المحدثة في إطار برنامج الإفراق في محاضن المؤسسات والمناطق الصناعية والأقطاب التكنولوجية.

- منح امتيازات جبائية لفائدة المؤسسات المنخرطة في برنامج الإفراق تتمثل في تمكين هذه المؤسسات من طرح المصاريف المبذولة بعنوان الإفراق من قاعدة الضريبة في حدود 1% من رقم المعاملات الخام السنوي على أن لا يتجاوز هذا الطرح 30 ألف دينار بعنوان كل مشروع كما يلي :

- تخصيص المكاتب والمخابر والمسائل اللوجستية للإعداد الجيد للمشروع.
- التكوين والسفر والمشاركة في المعارض والصالونات ذات العلاقة.
- الدراسة والمساعدة الفنية إلى جانب المواكبة والإحاطة لاستكمال هيكل التمويل والحصول على المنح والامتيازات وتجسيد المشروع.
- المنح لغير أجراء المنشآت العمومية خلال فترة إعداد المشروع.
- مصاريف مختلفة.

حرر بتونس بتاريخ 8 فيفري 2006

وزير الصناعة والطاقة  
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

عفيف شلبي

الرئيس المدير العام

عثمان بن عرفة

